زيارة الرئيس الأسد إلى الإمارات.. دلالات مهمة وسنشهد بعدها مرحلة من الانفراج الاقتصادي

رئيس مجلس الأعمال السوري - الإماراتي لـ«الوطن»: ستشجع المستثمرين الإماراتيين على البدء بتنفيذ المشاريع المخطط تنفيذها في سورية

رامز محفوظ

أكد رئيس مجلس الأعمال السوري - الإماراتي محمد غزوان المصري لـ«الوطن» أن زيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى دولة الإمارات كأول زيارة إلى دولة عربية لها دلالات كثيرة مهمة، موضحاً أن الزيارة هي ترجمة لقبول الدعوة الموجهة للسيد الرئيس إلى زيارة الإمارات والتي جاءت خلال زيارة وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد إلى سورية.

وأوضح المصري أن الإمارات تعتبر اليوم قوة اقتصادية مهمة جداً بالنسبة لموضوع إعادة الإعمار. وقال: سنشهد عقب الزيارة مرحلة قادمة للانفتاح والانفراج الاقتصادي باعتبار أن الإمارات تعتبر البوابة لعودة العلاقات العربية-السورية.

وأضاف: إننا كمجلس أعمال سوري-إماراتي لدينا العديد من المشاريع مع الإمارات وهي قيد البحث والدراسة، معتبراً أن زيارة الرئيس الأسد ستضع هذه المشاريع على السكة الصحيحة وستكون الدافع لبدء تنفيذها في سورية، موضحاً أن الإمارات تنظر اليوم إلى سورية بأنها بلد خصب للاستثمارات والزيارة تعتبر خطوة أولى ستساعد وتدفع بهذا الاتجاه وستشجع المستثمرين الإماراتيين بشكل أكبر على البدء بتنفيذ المشاريع المخطط تنفيذها في سورية، مشيراً إلى المشاريع التي تتم دراستها منذ عدة أشهر متخصصة بموضوع الطاقة والزراعة والتطوير العمراني والصناعي.

وختم قائلاً: لم نشهد فقداناً لمواد في سورية في ظل الأزمة الأوكرانية الحالية لكن هناك ارتفاعاً في الأسعار، لافتاً إلى أن سعر الصرف بدأ اليوم يتحسن ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على أسعار بعض المواد.

بدوره رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة فهد درويش أكد في تصريح لـ«الوطن» أهمية زيارة الرئيس الأسد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بتوقيتها ونتائجها وسط الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وأضاف درويش: إنها دليل ثقة متبادلة بين قيادتي البلدين، وقد تصدرت اهتمام الوسط التجاري والصناعي في سورية، وأشارت ارتياحاً واسعاً، نظراً للعلاقات الاقتصادية والتجارية التي تربط البلدين، ولأن الإمارات من الشركاء التجاريين الأساسيين لسورية.

وأشار إلى أن نتائج الزيارة ستنعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي الداخلي من حيث وفرة المواد الأساسية في الأسواق وتراجع سعر الصرف وتزايد حالة الاستثمار، إضافة إلى نتائجها في المجال الخارجي، لافتاً إلى أنها دليل على صمود الاقتصاد السوري وبدء تعافيه.

> المصري: سعر الصرف بدأ بالتحسن

لا حاجة للكفلاء... بوليصة تأمين لقروض الموظفين

معاون مدير عام مصرف التسليف لـ«الوطن»: ما زالت في مرحلة الدراسة وستغطي قرضاً بـ٥ ملايين ليرة

عبد الهادي شباط

بعد بعض التصريحات المصرفية عن نفاذ وطرح بوليصة خاصة لضمان قروض الدخل المحدود مع شهر آذار الجاري لتحل هذه البوليصة بدلاً عن الكفلاء الذين كان يشترطهم المصرف لمنح قرض دخل محدود لأي عامل في الجهات العامة.

وفي متابعة أجرتها «الوطن» حول الموضوع اتضح أن هناك الكثير من التفاصيل ما زال يجري نقاشها بين المؤسسة السورية للتأمين ومصرفي التسليف الشعبي والتوفير ومنها مكان بيع هذه البوليصة (في فروع المصارف التي تمنح قروض الدخل المحدود أم لدى مكاتب مؤسسة التأمين) وما هو سقف القرض الذي تغطيه البوليصة، وذلك رغم بساطة هذه البوليصة لجهة السقف الذي تغطيه والمستفدين من هذه البوليصة وهم من العاملين في الجهات العامة ممن لديهم معاشات وأجور ثابتة ومسجلين لدى التأمينات الاجتماعية وفي المحصلة عامل المخاطرة في هذه البوليصة شبه معدوم.

وفي اتصال مع معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أوضح أن بوليصة التأمين ستغطي سقف قرض الدخل المحدود ٥ ملايين ليرة وأن ما تم التصريح عنه سابقاً بأن السقف الذي تغطيه بوليصة التأمين سيكون مليوني ليرة كان قبل رفع سقف قرض الدخل المحدود وأن بوالص التأمين ستكون متوافرة لدى فروع المصرف ومكاتبه لكن كل هذه القضايا مازالت قيد البحث والنقاش مع المؤسسة السورية للتأمين.

واعتبر أن الكثير من العاملين في الجهات العامة لديهم الرغبة في الحصول على قرض الدخل المحدود لكن توافر الكفلاء يحول دون ذلك وفي حال طرح هذه البوليصة قريباً سيكون حلاً جيداً لهذه المشكلة وعن قيمة البوليصة وكيفية تسديد قيمتها بين أنه لم يتم التوافق بعد على ذلك مع المؤسسة لكنها ستكون في الحدود الدنيا لكونها تستهدف أصحاب الدخل المحدود.

وكان التسليف الشعبي بين أنه سيتم تصميم بوليصة تأمين خاصة بقروض الدخل المحدود تشمل التأمين على الحياة والتأمين على سداد القرض على أن يتم حسم قيمة البوليصة من القرض مباشرة وتحويل هذه القيمة لمصلحة المؤسسة السورية للتأمين وأن هذه الخدمة اختيارية وتعود لرغبة طالب القرض مع توقع أن يكون هناك طلب واسع على هذه البوليصة لأنها تختصر على طالبي قروض الدخل المحدود تأمين الكفلاء الذي كان يشكل العقبة الأكبر أمام العاملين في الجهات العامة بالحصول على قرض ذوي الدخل المحدود خاصة مع الظروف التي رافقت سنوات الحرب الماضية.

وأن معظم النقاشات التي تدور حول قيمة البوليصة التي ستكون بحدود ٢٥٠ ألف ليرة في حال كان القرض ٥ ملايين ليرة ولمدة ٥ سنوات أي بمعدل ٥٠ ألف ليرة سنوياً في حين تنخفض قيمة البوليصة مع انخفاض قيمة القرض وخاصة أن معظم قروض الدخل المحدود حالياً تكون سقوفها بحدود ٣ ملايين ليرة وهو ما يسهم في خفض قيمة البوليصة لحدود ١٥٠ ألف ليرة بحال تم التوافق مع المؤسسة على أن تكون قيمة عقد التأمين (البوليصة) بحدود ٥٠ ألف ليرة سنوياً.

رجال أعمال متفائلون بالنتائج الاقتصادية لزيارة السيد الرئيس إلى الإمارات

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية: كسرت جدار العقوبات والعزلة المفروضة على سورية

هناء غانم

أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي لـ«الوطن» أن زيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ذات أهمية كبيرة لأنها سوف تكسر جدار العقوبات والعزلة الدولية المفروضة غربياً على سورية وستفتح باباً كبيراً للمستقبل.

وقال: نحن كصناعيين ورجال أعمال في سورية نتطلع إلى استثمارات عربية واعدة في مجالات عدة وإلى تسهيلات تجارية مصرفية وأسواق جديدة يستفيد منها اقتصادنا الوطني.

بدوره أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن زيارة الرئيس الأسد إلى دولة الإمارات الشقيقة هي زيارة تاريخية بكل المقاييس، وأن النتيجة الأساسية لهذه الزيارة تبشر بأن هناك انفراجاً سياسياً كبيراً على مستوى العلاقات السورية-العربية، وتابع قائلاً: بالطبع سوف تتبع هذه الزيارة نتائج ملموسة بالنسبة للدول الأخرى.

وأضاف: الواضح من هذه الزيارة أنه سوف يتبعها انفراج اقتصادي كبير، وهذا الانفراج يترجم عبر استثمارات لرجال أعمال إماراتيين بدؤوا بالتحضير للقدوم إلى سورية والمشاركة بمشاريع إستراتيجية حيوية، إضافة لإعادة إحياء المشاريع التي كانت قد توقفت بسبب الحرب الإرهابية على سورية.

في سياق متصل أكد عضو مجلس الشعب الاقتصادي زهير تيناوي أن الزيارة تأتي في إطار توسيع دائرة التعاون الثنائي لاسيما على الصعيد الاقتصادي والاستثماري والتجاري بما يرقى إلى مستوى تطلعات الشعبين السوري والإماراتي، لافتاً إلى أنه ومن منطلق الحرص على حماية منطقتنا العربية بالشرق الأوسط لابد من التمسك بالمبادئ بسيادة الدولة ومصالح الشعب، لافتاً إلى أن الزيارة جاءت لتحقيق الانفتاح الاقتصادي ما يكسر طوق الحصار الأحادي الجانب المفروض من الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين بدليل خيبة الأمل والانزعاج الذي شعرت به الإدارة الأميركية.

وتابع قائلاً: هذه الزيارة تأتي في وقت بالغ الحساسية والتعقيد سواء على الصعيد الإقليمي أم الدولي وذلك لما تشهده هذه الساحات من توتر على كل الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية مما يضفي على الدور السوري وعلى زيارة الرئيس الأسد الأهمية الكبرى والدور الأبرز في معالجة القضايا المتعلقة بالمنطقة والعالم.

> الدبس: ستعيد إحياء المشاريع التي توقفت بسبب الحرب الإرهابية

إيران توقّع ٥٠ عقداً نفطياً خلال سبعة أشهر.. والهند تستورد النفط الروسي بالروبل

الوطن

أغلقت أسعار النفط يوم الجمعة على ارتفاع لكنها سجلت ثاني خسارة أسبوعية لها على التوالي بعد أسبوع تداول متقلب.

وحسب رويترز أغلقت العقود الآجلة لخام برنت على زيادة ١,٢٩ دولار بما يعادل ١,٢ بالمئة إلى ١٠٧,٩٣ دولارات للبرميل بعد يوم من صعودها نحو تسعة بالمئة في أكبر مكسب يومي بالنسبة المئوية منذ منتصف ٢٠٢٠.

وأغلقت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي على ارتفاع ١,٧٢ دولار أو ١,٧ بالمئة عند ١٠٤,٧٠ دولارات للبرميل.

وأنهى كلا العقدين القياسيين الأسبوع على انخفاض بنحو أربعة بالمئة بعد أن تحركت الأسعار في التعاملات داخل نطاق ١٦ دولاراً.

وفي الغضون أعلن وزير النفط الإيراني جواد أوجي أنه تم التوقيع على ٥٠ عقداً لتطوير الحقول النفطية والغازية خلال الأشهر السبعة الماضية.

ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية عن أوجي قوله اليوم «تم توقيع عقود ومذكرات للاستثمار في ٥٠ مشروعاً في صناعة النفط ويتعلق جزء من هذه العقود والاتفاقيات بتطوير حقول النفط والغاز وخطوط النقل والجزء الآخر يتعلق بزيادة الإنتاج والمحافظة عليه».

وأضاف أوجي «أبرمنا ٢٨ عقداً مع الشركات القابضة القوية في البلاد لتجميع الغاز في غضون ٦ أشهر ونحن نعد بأنه سيتم إغلاق ملف الغازات المحترقة بالكامل خلال الفترة المقبلة».

وفي سياق آخر دافع مسؤولون في الحكومة الهندية عن قرار شراء النفط الروسي، قائلين إن الدول الأوروبية تواصل شراء المحروقات من موسكو وإن أسعار الخام المرتفعة لم تترك لنيودلهي خيارات واسعة.

ووفق الصحافة المحلية، وضعت نيودلهي آلية تعامل بالروبية والروبل لتمويل واردات النفط خصوصاً، تجنباً لإجراء التبادلات بالدولار الأميركي. وأفاد مسؤولون في الحكومة الهندية وكالة «فرانس برس» بأن الهند تستورد ما يقرب من ٨٥ بالمئة من احتياجاتها من النفط الخام، ولا يمثل النفط الروسي سوى حصة «هامشية»، نقل عن الواحد بالمئة.

وقال أحد المسؤولين طالباً عدم الكشف عن هويته: «لقد شكلت التطورات الجيوسياسية تحديات كبيرة لأمن الطاقة لدينا، لأسباب واضحة، اضطررنا إلى التوقف عن التزود من إيران وفنزويلا، والمصادر البديلة ذات تكلفة أعلى في الأغلب».

وتابع إن «الارتفاع الحاد في أسعار النفط بعد اندلاع النزاع في أوكرانيا يفاقم الأمر، يجب أن تواصل الهند التركيز على مصادر طاقة تنافسية» وأضاف إنه «لا يمكن للدول التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي في النفط أو تلك التي تستورد من روسيا أن تدعو بصداقية إلى فرض قيود تجارية»، في إشارة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية.